

البنوك السعودية

التقرير الشهري - مارس 2026



نمو القروض يتجاوز الزيادة في الودائع خلال شهر مارس 2026، مما أدى إلى زيادة في معدل القروض إلى الودائع؛ تراجعت إصدارات قروض الرهن العقاري لأدنى مستوياتها خلال ثلاث سنوات

محلل مالي أول

فهد قريشي، CFA

+٩٦٦ ١١ ٢٢٥٦٣١٥

f.irfan@aljaziracapital.com.sa

نمو القروض يتجاوز الزيادة في الودائع خلال شهر مارس 2026، مما أدى إلى زيادة في معدل القروض إلى الودائع؛ تراجعت إصدارات قروض الرهن العقاري لأدنى مستوياتها خلال ثلاث سنوات.

تباطأ نمو القروض لدى البنوك السعودية خلال شهر مارس 2026 إلى 0.61% عن الشهر السابق فيما ارتفعت الودائع بنحو 0.3% خلال نفس الفترة؛ ارتفعت الأرباح المجمعة قبل الضرائب للقطاع البنكي خلال شهر مارس 2026 بنسبة 21.6% عن الشهر السابق ليصل إلى 10.0 مليار ريال سعودي ارتفع معدل القروض إلى الودائع النظامي بنحو 58 نقطة أساس عن الشهر السابق ليصل إلى 79.8% حيث تجاوز نمو القروض زيادة الودائع. تراجع الفارق بين معدل سايبور ومعدل سوفر لأجل 6 أشهر بنحو 7 نقاط أساس عن الشهر السابق ليصل إلى 1.50%، لكنه لا يزال أعلى بكثير من المتوسط طويل الأجل البالغ 0.53% بسبب ضعف السيولة. ارتفع الإنفاق الاستهلاكي عن الشهر السابق حيث ارتفعت المعاملات عبر نقاط البيع ومبيعات التجارة الإلكترونية باستخدام بطاقات «مدى» بنسبة 10.5% و16.2% عن الشهر السابق لتصل إلى 66.1 مليار ريال سعودي و35.4 مليار ريال سعودي على التوالي.

نمو القروض وأداء القطاع: ارتفع إجمالي القروض في مارس 2026 عن الشهر السابق بنسبة 0.61% و8.2% عن الشهر المماثل من العام السابق إلى 3,355 مليار ريال سعودي. واستقر نمو القروض عند معدلات من خاتمة واحدة للمرة الثانية منذ أكثر من عامين. ارتفعت قروض الأفراد في مارس 2026 عن الشهر السابق بنسبة 0.13% و4.4% عن الشهر المماثل من العام السابق إلى 1,451 مليار ريال سعودي. كما ارتفعت قروض الشركات عن الشهر السابق بنسبة 0.97% و11.3% عن الشهر المماثل من العام السابق إلى 1,905 مليار ريال سعودي. انخفضت إصدارات قروض الرهن العقاري الجديدة في مارس 2026 عن الشهر السابق بنسبة 22.2% و50.1% عن الشهر المماثل من العام السابق لتصل إلى أدنى مستوياتها خلال ثلاث سنوات عند 4.2 مليار ريال سعودي. ارتفعت القروض الممنوحة لشركات القطاع العام عن الشهر السابق بنسبة 1.0% إلى 255 مليار ريال سعودي.

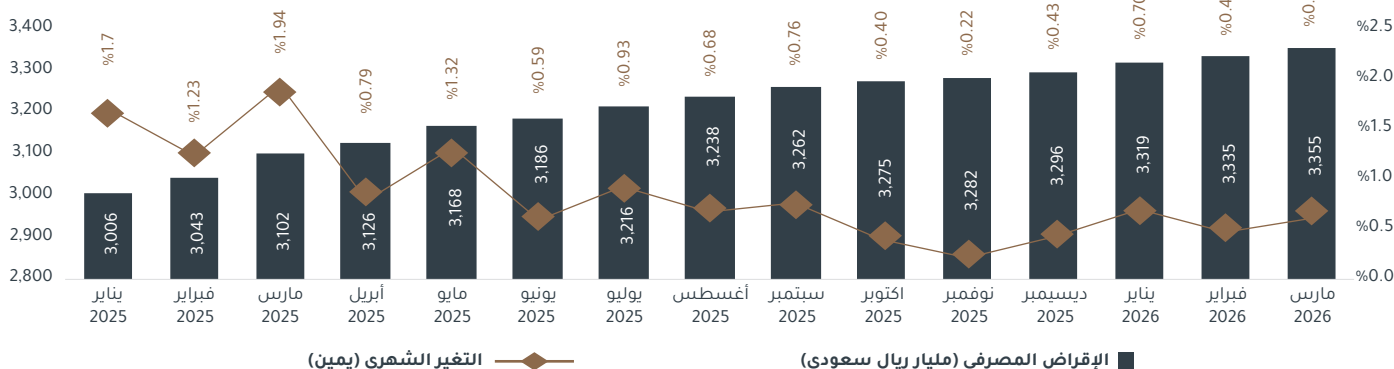
نمو ومزيج الودائع: ارتفع إجمالي الودائع عن الشهر السابق بنسبة 0.3% و8.8% عن الشهر المماثل من العام السابق إلى 3,051 مليار ريال سعودي. جاء ارتفاع الودائع نتيجة نمو الودائع لأجل وودائع الادخار عن الشهر السابق بنسبة 3.7% و15.6% عن الشهر المماثل من العام السابق إلى 1,244 مليار ريال سعودي بسبب ارتفاع الودائع الحكومية عن الشهر المماثل من العام السابق بنسبة 9.5%. ارتفعت الودائع تحت الطلب عن الشهر السابق بنسبة 1.1% و2.9% عن الشهر المماثل من العام السابق إلى 1,504 مليار ريال سعودي وارتفعت الودائع غير الحكومية عن الشهر السابق بنسبة 2.2% فيما انخفضت الودائع الحكومية بنسبة 3.1%. تراجعت حصة الودائع الحكومية الأخرى شبه النقدية بنسبة 14.5% عن الشهر السابق لتصل إلى 303 مليار ريال سعودي. عموماً، ارتفعت حصة الودائع لأجل وودائع الادخار من إجمالي الودائع عن الشهر السابق بنحو 134 نقطة أساس إلى 40.8%. كما ارتفعت حصة الودائع تحت الطلب عن الشهر السابق بنحو 38 نقطة أساس. في حين انخفضت حصة الودائع الحكومية الأخرى شبه النقدية عن الشهر السابق بنحو 172 نقطة أساس.

اتجاه ربحية القطاع: ارتفع الربح قبل الزكاة والضرائب خلال شهر مارس 2026 بنسبة 21.6% عن الشهر السابق و13.9% عن الشهر المماثل من العام السابق إلى 10 مليار ريال سعودي. كما ارتفع صافي الربح قبل الزكاة والضرائب للربع الأول 2026 عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 6.4%. عموماً، ارتفع إجمالي الربح بعد الضرائب والزكاة في القطاع عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 7.6%.

اتجاه معدل القروض إلى الودائع والفارق بين معدل سايبور ومعدل سوفر: ارتفع معدل القروض إلى الودائع الطبيعي والنظامي في مارس 2026 بنحو 32 و58 نقطة أساس عن الشهر السابق ليصل إلى 79.8% و110.0% على التوالي حيث تجاوز نمو القروض بنسبة 0.61% عن الشهر السابق نمو الودائع بنسبة 0.3% خلال نفس الفترة. ارتفع معدل سايبور لأجل 3 أشهر بنحو 3 نقاط أساس عن الشهر السابق، لكن انخفض بمقدار 54 نقطة أساس عن الشهر المماثل من العام السابق إلى 4.87%. تراجع الفارق بين معدل سايبور ومعدل سوفر لأجل 6 أشهر و12 شهراً خلال شهر مارس 2026 بنحو 7 و16 نقطة أساس عن الشهر السابق إلى 1.50% و1.18%، لا يزال الفارق أعلى بكثير من المتوسطات طويلة الأجل بسبب ضعف السيولة.

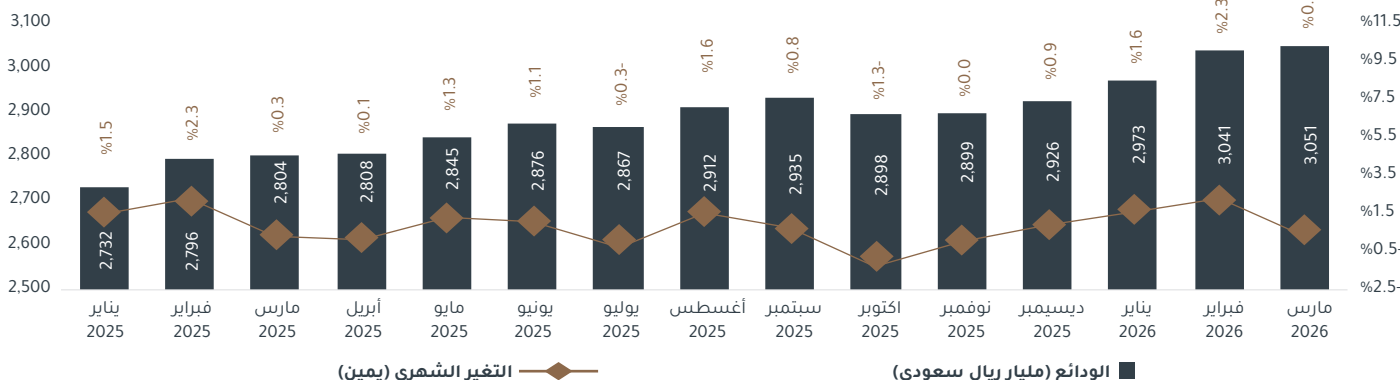
المبيعات والمعاملات عبر نقاط البيع: ارتفع إجمالي المبيعات عبر نقاط البيع عن الشهر السابق بنسبة 10.5% و0.7% عن الشهر المماثل من العام السابق إلى 66.1 مليار ريال سعودي. كما ارتفعت مبيعات التجارة الإلكترونية باستخدام بطاقات مدى عن الشهر السابق بنسبة 16.2% و28% عن الشهر المماثل من العام السابق إلى 35.4 مليار ريال سعودي.

قروض القطاع المصرفي (مليار ريال سعودي)



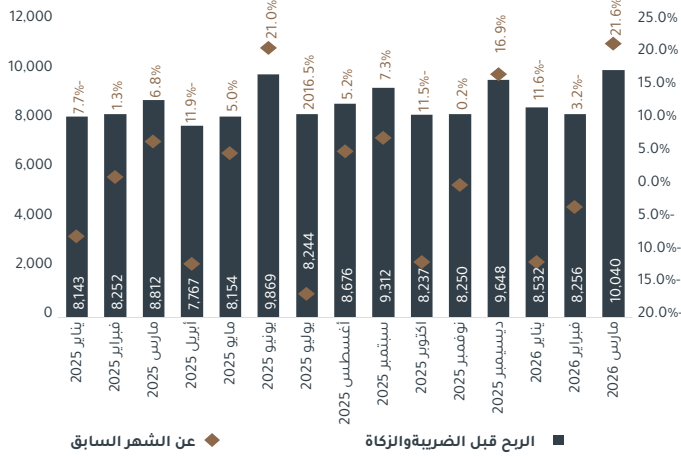
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

إجمالي الودائع (مليار ريال سعودي)



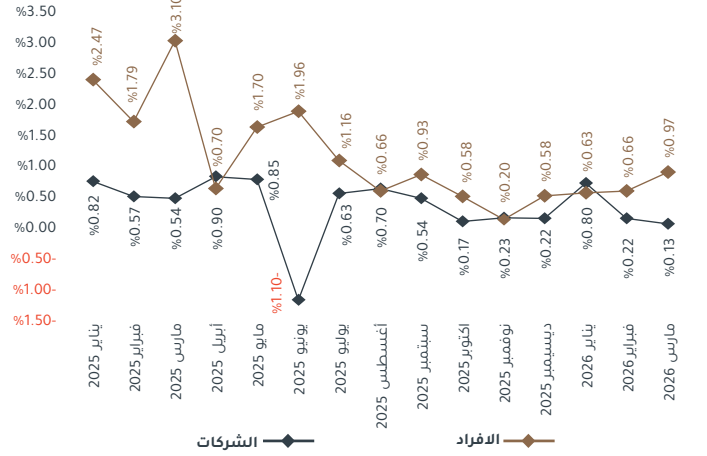
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

ربح القطاع قبل الزكاة والضرائب (مليون ريال سعودي)



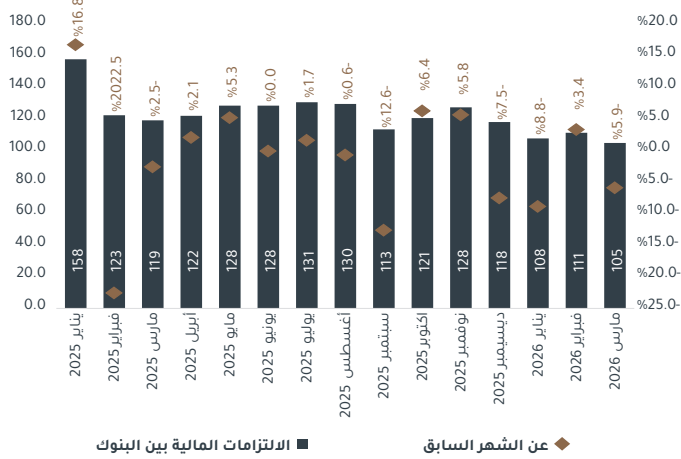
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

نمو قروض الأفراد مقارنة بقروض الشركات



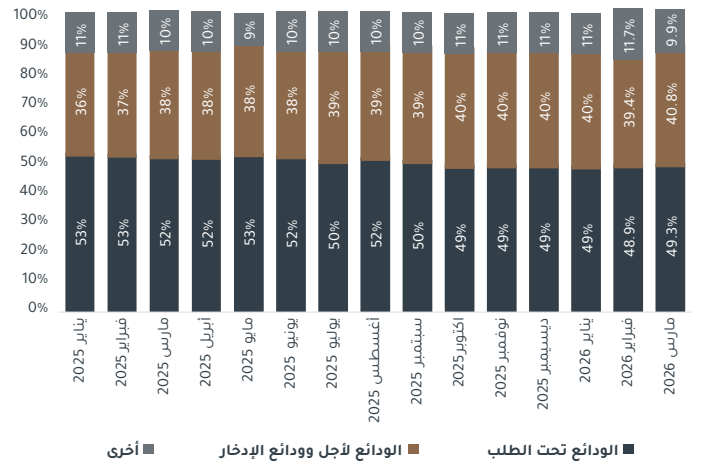
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

المطلوبات بين البنوك (مليار ريال سعودي)



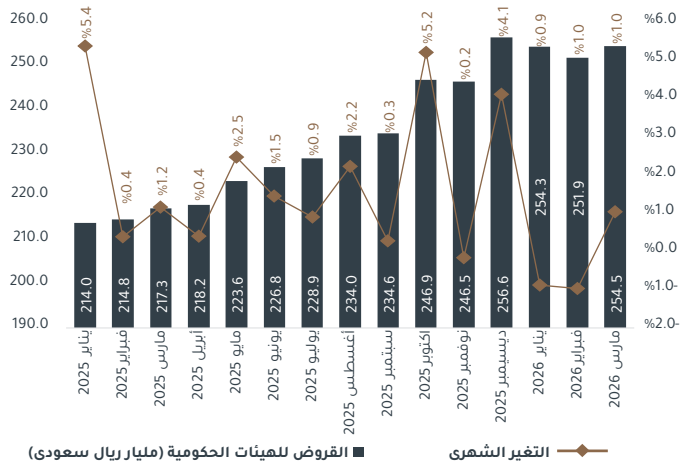
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

مزيج الودائع



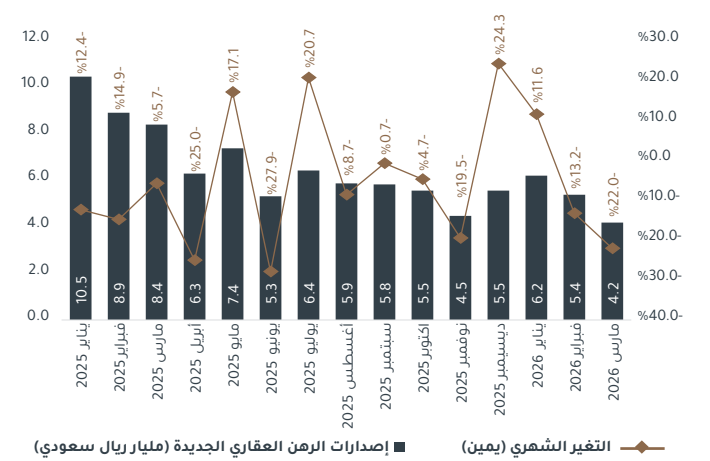
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

القروض الممنوحة لشركات القطاع العام (مليار ريال سعودي)



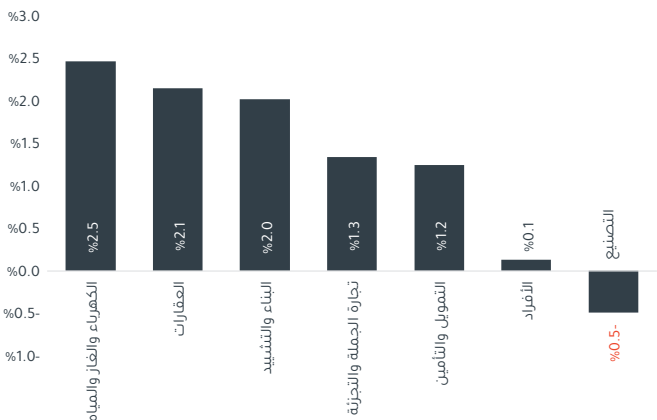
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

إصدارات قروض الرهن العقاري (مليار ريال سعودي)



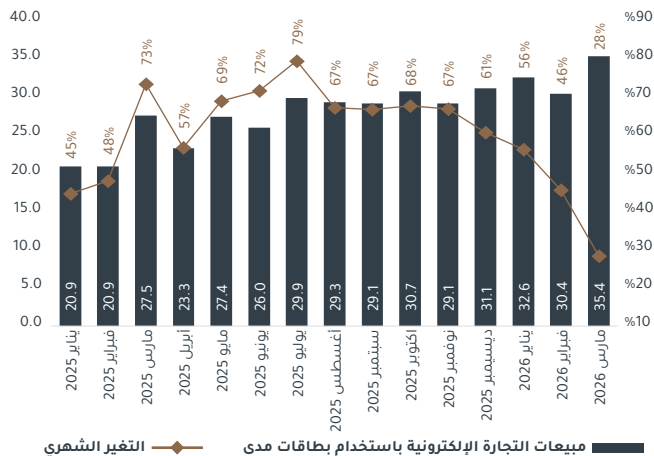
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

نمو القروض حسب النشاط - مارس 2026 (عن الشهر السابق)



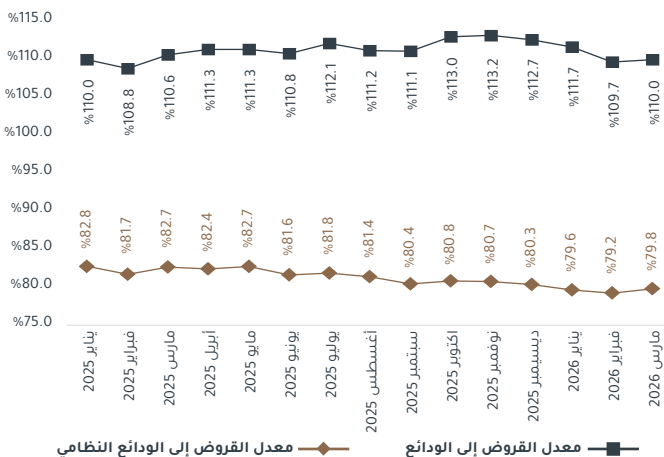
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

مبيعات التجارة الإلكترونية باستخدام بطاقات مدى (مليار ريال سعودي)



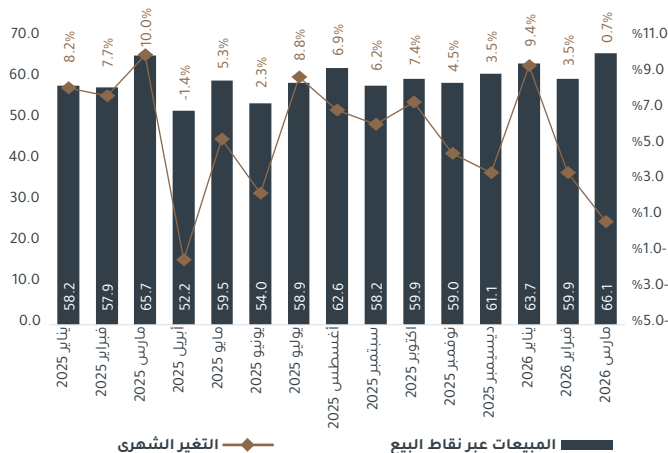
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

معدل القروض الى الودائع النظامي وغير النظامي



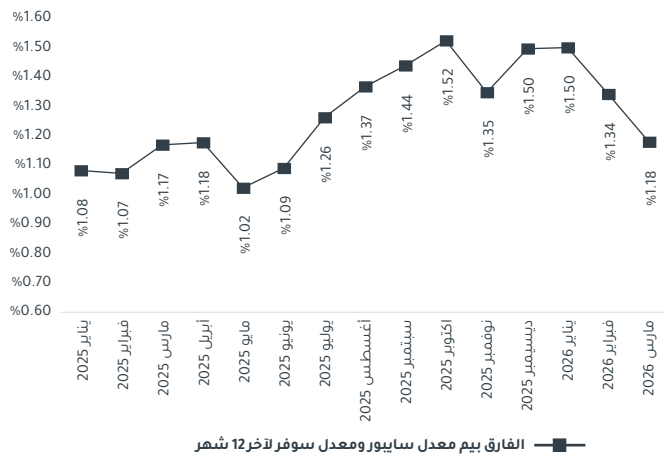
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

مبيعات نقاط البيع (مليار ريال سعودي)



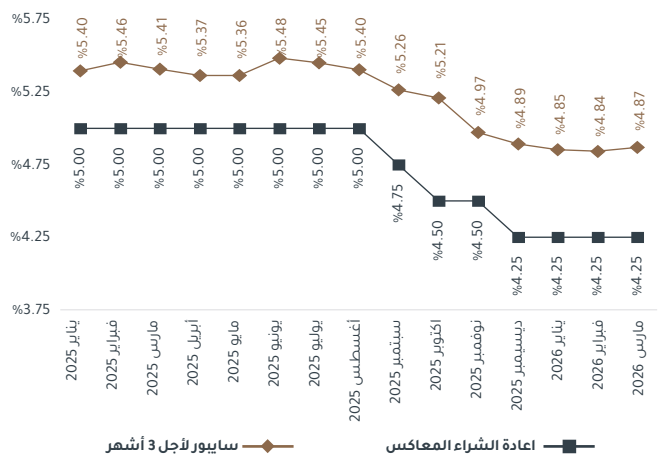
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

الفارق بين معدل ساييور ومعدل سوفر



المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

معدل اتفاقيات اعادة الشراء المعاكس ومعدل ساييور لأجل 3 أشهر



المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

رئيس إدارة الأبحاث - الأوراق المالية
جاسم الجبران
+966 11 2256248
j.aljabran@aljaziracapital.com.sa

تعد شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) الذراع الاستثماري لبنك الجزيرة، وهي شركة سعودية مساهمة مغلقة متخصصة في أعمال الأوراق المالية، وملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها. تعمل الجزيرة كابيتال تحت إشراف هيئة سوق المال السعودية. لقد تم ترخيص الشركة من قبل هيئة سوق المال لتقديم خدمات التعامل في أعمال الأوراق المالية بصفة أصيل و وكيل والتعهد بالتغطية وخدمات الإدارة والحفظ والترتيب وتقديم المشورة. إن الجزيرة كابيتال استثمارية لقصة نجاح طويلة في سوق الأسهم السعودية حافظت خلالها لسنوات عدة على الريادة والتي نطمح بمواصلتها عن طريق التطوير المستمر لخدماتنا، ومن خلال فتح آفاق تداول جديدة لعملائنا الكرام للوصول لأسواق الأوراق المالية الإقليمية والعالمية.

1. زيادة المراكز: يعني أن السهم يتم تداوله حالياً بسعر أقل من السعر المستهدف له لمدة 12 شهراً. والأسهم المصنفة "زيادة المراكز" يتوقع أن يرتفع سعرها بأكثر من 10% عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الأثني عشر المقبلة.
2. تخفيض المراكز: يعني أن السهم يتم تداوله حالياً بسعر أعلى من السعر المستهدف له لمدة 12 شهراً. و الأسهم المصنفة "تخفيض المراكز" يتوقع أن ينخفض سعرها بأكثر من 10% عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الأثني عشر المقبلة.
3. محايد: يعني أن السهم يتم تداوله في نطاق قريب من السعر المستهدف له لمدة 12 شهراً. والسهم المصنّف "محايد" يمكن أن يتراوح سعره زائد أو ناقص 10% عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الأثني عشر المقبلة.
4. التوقف عن التغطية (SR/RH): يعني أن التصنيف معقّب بانتظار مزيد من التحليل بسبب وجود تغيير جوهري في أداء الشركة التشغيلي/المالي، أو تغير ظروف السوق أو أية أسباب أخرى خاصة بشركة الجزيرة للأسواق المالية.

إفصاحات وإقرارات وإخلاء المسؤولية

إن الغاية من إعداد هذا التقرير هي تقديم صورة عامة عن الشركة أو القطاع الاقتصادي أو الموضوع الاقتصادي محل البحث، وليس الهدف تقديم توصية ببيع أو شراء أو الاحتفاظ بأية أوراق مالية أو أصول أخرى. بناءً على ما سبق، لا يأخذ هذا التقرير بعين الاعتبار الظروف المالية الخاصة بكل مستثمر ومدى قابليته/رغبته بتحمل المخاطر المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى، وبالتالي قد لا يكون مناسباً لجميع العملاء باختلاف أوضاعهم المالية وقدرتهم ورغبتهم في تحمل المخاطر. يفضل عموماً أن يقوم المستثمر بأخذ المشورة من عدة جهات ومصادر متعددة عندما يتعلق الأمر بالقرارات الاستثمارية وأن يدرس تأثير هذه القرارات على وضعه المالي والقانوني والضريبي وغيره قبل الدخول بهذه الاستثمارات أو تصفيتها جزئياً أو كلياً. إن الأوراق المالية والمتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية ذات طبيعة متغيرة وقد تشهد تقلبات مفاجئة بدون سابق إنذار، لذلك قد يتعرض المستثمر في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى لمخاطر وتقلبات غير متوقعة. جميع المعلومات والآراء والتوقعات والقيم العادلة أو الأسعار المستهدفة الواردة في التقرير مستقاة من مصادر تعتقد شركة الجزيرة للأسواق المالية بأنها موثوقة، لكن لم تقم شركة الجزيرة للأسواق المالية بتقنين هذه المعلومات بشكل مستقل، لذلك قد يحدث أن تكون هذه المعلومات مختصرة وغير كاملة، وبناءً عليه تعتبر شركة الجزيرة للأسواق المالية غير مسؤولة عن مدى دقة أو صحة المعلومات والتوقعات المبينة عليها الواردة في التقرير ولا تتحمل أية مسؤولية عن أية خسارة مادية أو معنوية قد تحدث بسبب استخدام هذا التقرير أو أجزاء منه. لا تقدم شركة الجزيرة للأسواق المالية أية ضمانات بخصوص التوقعات أو الأسعار العادلة أو الأسعار المستهدفة أو الأرقام الواردة بالتقرير وجميع التوقعات والبيانات والأرقام والقيم العادلة والأسعار المستهدفة قابلة للتغيير أو التعديل بدون إشعار مسبق. الأداء السابق لأي استثمار لا يعتبر مؤشراً للأداء المستقبلي. تقديرات السعر العادل أو السعر المستهدف والتوقعات والتصريحات بخصوص الاتفاقيات المستقبلية الواردة بالتقرير قد لا تحصل فعلياً. قد ترتفع أو تنخفض قيمة الأسهم أو الأصول المالية الأخرى أو العائد منها. أي تغير في أسعار العملات قد يكون له أثر إيجابي أو سلبي على قيمة/عائد السهم أو الأوراق المالية الواردة في التقرير. بعض الأوراق المالية قد تكون بطبيعتها قليلة السيولة / التداول أو تصبح كذلك بشكل غير متوقع في ظروف معينة وهو ما قد يزيد المخاطرة على المستثمر. قد تطبق رسوم على الاستثمارات في الأسهم. الجزيرة كابيتال أو موظفيها أو أحد أعضاء مجلس إدارتها أو أكثر من الشركات التابعة أو عملائها قد يكون لهم استثمارات في الأوراق المالية أو الأصول المشار إليها في هذا التقرير. تم إعداد هذا التقرير بشكل منفصل ومستقل من قبل إدارة الأبحاث في شركة الجزيرة للأسواق المالية ولم يتم إطلاع أي أطراف داخلية أو خارجية قد يكون لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في محتويات هذا التقرير قبل النشر. ما عدا أولئك الذين يسمح لهم مركزهم الوظيفي بذلك، و/أو الأطراف الذين التزموا باتفاقية الحفاظ على سرية المعلومات مع الجزيرة كابيتال. لا يسمح بنسخ هذا التقرير أو أي جزء منه للتوزيع لأي جهة سواء داخل أو خارج المملكة العربية السعودية بدون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة الجزيرة للأسواق المالية. على الأفراد والجهات المتلقية لهذا التقرير الالتزام بهذه القيود، والقبول بهذا التقرير يعني قبول الالتزام بالقيود السابقة.